



# السعودية.. نظام إرهابي يهدد العالم



## البرلمان الأوروبي يطالب بحظر بيع الأسلحة للمملكة



جدد البرلمان الأوروبي دعوته للمرة الثانية مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيري إلى فرض حظر على بيع السلاح للسعودية، مؤكداً في ذلك على ما تركه من جرائم حرب إبادة في اليمن لأكثر من عامين منذ بدأ العدوان في مارس 2015م، وتورطها في ارتكاب مئات الجرائم بحق المدنيين وتدمير البنية التحتية اليمنية بشكل يتعارض مع القوانين الدولية. وتمثل هذه الدعوة التي يطلقها البرلمان الأوروبي للمرة الثانية فضلاً للوجه الإرهابي البشع للنظام السعودي وخطره على البشرية كنظام دموي فاشي لا يجب أن يسمح له بامتلاك أسلحة، كما يجب أن تحظر دول العالم بيع الأسلحة للسعودية بعد تورطها في ارتكاب جرائم حرب بحق الإنسانية تستوجب محاكمة المتورطين في ارتكابها.

وعد مراقبون سياسيون لـ «الميثاق» دعوة الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن بمثابة صفة دولية توجه للنظام السعودي ومقدمة لعزله دولياً وملاحقته من قبل المحاكم الدولية.

مؤكدين أن قراراً كهذا يؤكد حماية الاقتصاد للضحايا اليمنيين الذين تعرضوا للحرب إبادة بشعة من قبل السعودية وتحالف العدوان، وأن قرار حظر بيع الأسلحة على هذه الإنظمة يأتي في ظل تزايد المطالبة العالمية سواء في كندا وأستراليا والبرازيل وأمريكا أو غيرها بعدم تسليح الرياض، واعتبار ذلك خطراً على البشرية جمعاء وليس على الشعب اليمني بحسب.

هذا وأكد النواب الأوروبيون -خلال جلسة عامة للبرلمان عقدت في مدينة ستراسبورغ الفرنسية الأربعاء- أن تصدير السلاح إلى السعودية يخالف الموقف الموحد لدول الاتحاد. وصوت البرلمان على قرار يدعو الاتحاد إلى إنشاء هيئة رقابية لعمليات بيع السلاح، ووضع آلية عقوبات ضد كل دولة أوروبية لا تلتزم بالموقف الموحد للدول الأعضاء. كما يشمل القرار دعوة الدول الأوروبية إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بصفقات بيع السلاح ومراقبة استخدام هذه الأسلحة بعد

بيعها، تبدأ لوقوعها في أيدي غير مصرح لها باستخدام السلاح.. ونقلت قناة الجزيرة مقوضة البرلمان الأوروبي عن الأسلحة بويدي فاليريو قائلة: إن نواب البرلمان الأوروبي يرغبون بإقرار حظر على مبيعات الأسلحة للسعودية وأن يمتد هذا الحظر ليشمل كل الدول التي تنتهك القانون الإنساني الدولي. وعن سر التركيز على السعودية، أشارت فاليريو إلى حربها في اليمن وكذلك إلى كون السعودية تستورد جانباً كبيراً من مبيعات السلاح الأوروبية.. مضيفة: أن موقف البرلمان هو بمثابة توصية قوية لحكومات الاتحاد ونوع من الضغط حتى لو كان غير ملزم. والجدير بالذكر أن القلق الأوروبي من مسألة بيع السلاح للسعودية ليس جديداً، إذ سبق للبرلمان الأوروبي في فبراير من العام الماضي أن طالب بحظر بيع السلاح لليمن بسبب ادائها القتل في اليمن..

كما أن البرلمان صوت على قرار يرسم السلوك الواجب اتباعه من قبل قادة دول الاتحاد، والسياسة التي على دول الاتحاد توحيها في مسألة بيع السلاح. ودعا النواب في القرار القيادة الأوروبية ممثلة بموغيري إلى فرض حظر على بيع السلاح للسعودية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم بنسبة 26% بعد الولايات المتحدة التي تصدر 33% من الأسلحة عالمياً. وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش اتهمت تحالف العدوان الذي يشن العدوان على اليمن بارتكاب جرائم حرب. ودعت المنظمة مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى إعادة اسم التحالف الذي تقوده السعودية فوراً إلى قائمة العار السنوية للجهات المتمهكة لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

## اليمن ترحب بقرار حظر توريد الأسلحة للسعودية

رحبت هيئة رئاسة مجلس النواب بقرار البرلمان الأوروبي الصادر الأربعاء، حول مراقبة تصدير الأسلحة، والذي جدد دعوته لدول الاتحاد الأوروبي بفرض حظر على توريد الأسلحة إلى السعودية.

وأشارت هيئة رئاسة مجلس النواب في بيان صادر عنها -الخميس- إلى أن البرلمان الأوروبي كان قد تبني في فبراير 2016م قراراً حول الوضع الإنساني في اليمن تضمن دعوة دول الاتحاد الأوروبي لحظر توريد الأسلحة إلى السعودية التي تتأسس تحالفاً بالتدخل عسكرياً في اليمن. وعبرت هيئة رئاسة مجلس النواب عن شكرها للبرلمان الأوروبي على هذا القرار، مطالبة بمتابعة تنفيذ وتحتير خطوة صحيحة لإيقاف جرائم الحرب ومجازر الإبادة الجماعية التي ترتكبها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية ضد المدنيين الأبرياء من أبناء الشعب اليمني. وطالبت هيئة رئاسة مجلس النواب بدعم مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ 36 لتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة محايدة للوقوف والإطلاع فيما يجري من انتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم ومجازر الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد أبناء الشعب

## يمنيون يعتزمون مقاضاة السعودية أمام المحاكم الدولية



ومعنوية كبيرة، يتعرض منازلهم ومصانعهم لنصف الطيران دون أن يكونوا طرفاً في القتال، ما أدى إلى مقتل عدد من الأطفال والأبرياء، من أقربائهم وذويهم وتهدم منازلهم ومشارعتهم الاقتصادية. وكشف المصدر عن "اتصالات تجريها اللجنة القانونية التي تم تشكيلها لهذا الغرض، مع عدد من الخبراء القانونيين الدوليين بهدف إعداد ملف القضية والتحضير لتقديمه لعدد من المحاكم الدولية، التي من بينها محكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ، ومحكمة الجنائيات الدولية في لاهاي، وفقاً لميثاق روما واتفاقية جنيف التي تصنف ارتكاب جرائم بحق المدنيين ضمن الجرائم ضد الإنسانية. كما ستتقدم اللجنة القانونية بطلب إلى الأمم المتحدة لفتح تحقيق في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها السعودية في اليمن وملاحقة مرتكبيها".

يحتزم يمنيون -تعرضت منازلهم ومصانعهم لنصف الطيران دون أن يكونوا طرفاً في القتال، ما أدى إلى مقتل عدد من الأطفال والأبرياء، من أقربائهم وذويهم وتهدم منازلهم ومشارعتهم الاقتصادية. وكشف المصدر عن "اتصالات تجريها اللجنة القانونية التي تم تشكيلها لهذا الغرض، مع عدد من الخبراء القانونيين الدوليين بهدف إعداد ملف القضية والتحضير لتقديمه لعدد من المحاكم الدولية، التي من بينها محكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ، ومحكمة الجنائيات الدولية في لاهاي، وفقاً لميثاق روما واتفاقية جنيف التي تصنف ارتكاب جرائم بحق المدنيين ضمن الجرائم ضد الإنسانية. كما ستتقدم اللجنة القانونية بطلب إلى الأمم المتحدة لفتح تحقيق في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها السعودية في اليمن وملاحقة مرتكبيها".

## والصين تؤيد مطالب المفوض

أكدت الصين الأربعاء، 13 سبتمبر 2017 استعدادها لدعم إجراء تحقيق دولي في الفضائل التي تحدث في اليمن. ويعد هذا الموقف الصيني تأييداً لمطالب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ الأمير زيد الحسين، وهي المطالب التي ترفضها كل من السعودية والولايات المتحدة. وعلى مدى ثلاث سنوات يطالب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدول السبع والأربعين الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإجراء تحقيق مستقل في الحرب الجارية باليمن والتي أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن عشرة آلاف قتيل وتدمير الاقتصاد كما أدت إلى تفشي الكوليرا ودفعت ملايين المواطنين إلى شفا المجاعة.

تحالف العدوان الذي تقوده السعودية - رفع دعاوى قضائية في محاكم دولية ضد السعودية. وقال مصدر قانوني في "شبكة العدالة الانتقالية في اليمن": إن "عدداً من الشخصيات الاقتصادية والوجهات الاجتماعية، من المستقلين وغير المنحازين لأي طرف، يحضرون لرفع دعوى قضائية ضد السعودية، جراء ما لحق بهم من أضرار مادية وبشرية

## مفوض حقوق الإنسان يؤكد الحاجة لتحقيق دولي

أكد المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين الحاجة الماسة لإجراء تحقيق دولي في الحرب على اليمن. وأشار المفوض السامي في كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف -الآنين الماضي- إلى أن المنظمة الدولية تحققت من مقتل خمسة آلاف و144 مدنياً في اليمن أغلبهم جراء الضربات الجوية للتحالف السعودي. وقال: "إن الجهود القليلة التي بذلت في سبيل المحاسبة خلال العام الماضي غير كافية لمواجهة خطورة الانتهاكات اليومية والمستمرة في هذا الصراع". وحذر المفوض السامي من أن دمار اليمن والمعاناة المروعة لشعبه سيكون لها تداعيات هائلة ومستمرة في أرجاء المنطقة. وكان تقرير دولي صدر الأسبوع الماضي أكد استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بلا هوادة إلى جانب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وسجل التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي نشره مركز أنباء الأمم المتحدة الثلاثاء الماضي الانتهاكات المرتكبة خلال ثلاثة أعوام. وحسب وكالة (سي إن إن) فقد أكد التقرير بتكليف من مجلس حقوق الإنسان أن عمليات القصف الجوي التي تنفذها قوات التحالف العسكري السعودي ما زالت هي السبب الرئيسي في وقوع ضحايا من الأطفال، ومن المدنيين بشكل عام.

## أمريكا وبريطانيا متواطئتان في جرائم القتل التي ترتكبها السعودية باليمن



واستغربت تقديم السعودية تبرعات مالية لمواجهة تفشي الكوليرا في اليمن، في الوقت الذي تصر على إغلاق مطار صنعاء الدولي منذ أكثر من عام، الأمر الذي يحول دون تسليم الأغذية والإمدادات الطبية ومنع المرضى والجرحى اليمنيين من العلاج في الخارج. وأشارت إلى أن تحالف العدوان قام أيضاً بقصف ميناء الحديدة بعد إصلاحه، في الوقت الذي قام فيه برفض دخول الإرفعات التي تبرعت بها الحكومة الأمريكية لبرنامج الغذاء العالمي، ما أدى إلى تعرض مئات الأطفال اليمنيين للخطر. وسلطت الضوء على حديث مدير منظمة «أيدكس» المنصة التي تعرف نفسها بأنها متخصصة في مجال المساعدات الدولية والتنمية، والذي قال «في العالم، يكرم العالم الغربي نفسه كدعاة لديمقراطية شاملة لقيم حقوق الإنسان، في الوقت الذي يكونون فيه هم منتهكي حقوق الإنسان في الخارج.

وقالت: من أجل الحد من الصراع في اليمن، يجب وقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية فوراً، وفتح الممرات للوصول إلى الموانئ والمناذع اليمنية، وأن يكون البحر والجو في متناول التنقل المدني وتقديم المساعدات، والأهم من ذلك أن الجنّة والميسرين المباشرين لهذه الكارثة الإنسانية المدمرة ينبغي مساءلتهم.

نشرت مؤسسة «أوبن ديموكراسي» البريطانية، التي تُعنى بنشر التحليلات حول القضايا السياسية، تحليلاً لانتهاكات بريطانيا، العاملة في شبكة «أيدكس». أشارت فيه إلى أنه عندما يكون السعوديون مسؤولين عن 65% من وفيات الأطفال والمجاعات الناجمة عن حصار اليمن، الذي وصفته بـ«العقاب الجمعي»، فإن مبيعات الأسلحة الأمريكية والبريطانية لهم تجعل هذين البلدين متواطئين في هذه الأزمة المدمرة. وأشارت إلى أن اليمن يواجه أسوأ أزمة غذائية؛ شجع المجاعة، والظلم والجحمان من الدخول اليومي (الرواتب)، بالإضافة إلى أكبر تفش للكوليرا في العالم. ولفتت إلى وجود انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ترتكب بشكل يومي في اليمن دون عقاب. وأشارت إلى أن التحالف الذي تقوده السعودية قد نفذ عشرات الضربات الجوية غير القانونية التي أدت إلى مقتل وجرح الآلاف، واستهداف المدارس والأسواق والمستشفيات والمنازل. وروت أن أكبر الجهات المانحة للمساعدات هم الذين يعملون على تذكير الصراخ، معتبرة ذلك نوعاً من النفاق، حيث إن حملة القصف السعودي المدعومة من الغرب هي المسؤولة عن معظم الأضرار التي يتم القيام بها.